

تحديث وتأهيل الدبلوماسية المغربية

د. إسماعيل وساك

مستشار بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون – الرباط

أصبح لزاما على الدول في ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة وما حملته من مستجدات على الساحة الدولية، التفكير في رسم سياسة خارجية جيدة تتلاءم والتغيرات الجارية في هيكله البيئة الدولية والتحولت الديمقراطية العميقة التي فرضت تحديات ومجالات جديدة للعمل الدبلوماسي.

وحتى لا يبقى المغرب طرفا ضعيفا متأثرا لا مؤثرا في السياسة الدولية وما تفرضه من تحديات، ووعيا منه بأن نجاح السياسة الخارجية مرتبط بنجاح الأداة الدبلوماسية المستخدمة، عمل في اتجاه إقرار قيم تديرية تعد جوهرية لتأهيل وتحديث الدبلوماسية المغربية.

وبما أننا نتحدث عن دبلوماسية مغربية بإمكاناتها المحدودة والمتواضعة، فإن الملك محمد السادس حرص منذ اعتلائه عرش المملكة المغربية الانقلاب على تطوير وتأهيل هذه الدبلوماسية عبر خريطة طريق سطر أهم مساراتها من خلال خطب ورسائل ملكية خاصة، بدءا بخطابه الأول لعيد العرش لسنة 2000 الذي جاء فيه: "...وإيماننا منا بما توفره السياسة الخارجية من فرص التبادل والتعاون والشراكة الكفيلة بجلب موارد إضافية لنجاح إستراتيجيتنا التنموية فقد حرصنا في عالم يعرف تحولات متسارعة على التأهيل الشامل لمفاهيم دبلوماسيتنا وأشكال تنظيمها وأنماط تديرها..."¹¹¹.

111 انظر خطاب العرش ل30 يوليوز 2000.

وبما أن تحديد توجهات السياسة الخارجية المغربية تدخل في اختصاصات الملك باعتبارها قطاعا سياديا، ارتأى الملك محمد السادس في هذا الإطار أن يتوجه بخطب (الخطاب الملكي بمناسبة الاحتفال بذكرى ثورة الملك والشعب لـ 20 غشت 2002 وخطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2007 ثم خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2011) ورسالة ملكية خاصة موجهة إلى المشاركين في الندوة التي نظمها النادي الدبلوماسي المغربي يوم 28 أبريل 2000 بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للدبلوماسية المغربية، وهي بمثابة وثائق مرجعية وأساس لتطوير السياسة الخارجية المغربية، والتي يمكن تحديد أهم أهدافها في ما يلي:

▪ التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية وبالمصالح العليا لبلادنا:

تم التركيز أساسا على ملف الوحدة الترابية والتحديات الاقتصادية باعتبارها مدخلات رئيسية أثرت وما تزال تؤثر على مخرجات السياسة الخارجية المغربية، نظرا للتأثيرات الخارجية التي لعبت على وتر ملف الصحراء المغربية والمصالح الاقتصادية عموما لإفقاد قراره الدولي نوعا من الاستقلالية وتحجيمه عن اتخاذ مواقف تجاه العديد من القضايا التي تستجد على الساحة الدولية (في هذا السياق جاء طرح مبادرة الحكم الذاتي، التي كان لها تأثير كبير في تسارع مسلسل سحب الاعترافات بما يسمى الجمهورية الصحراوية من قبل العديد من الدول، حيث وصل عددها 30 دولة منذ سنة 2000).

▪ إشهار الصورة الجدية لمغرب ديمقراطي حديث لدى الرأي العام:

لا بد من التأكيد أن الاستراتيجيات والأوراش الإصلاحية السياسية والحقوقية والثقافية والخطط التنموية المعلن عنها منذ أزيد من عقد من الزمن تصب في اتجاه إعطاء قوة دفع حقيقية للدبلوماسية المغربية باعتبار السياسة الخارجية امتدادا استراتيجيا للسياسة الداخلية، لذلك فإن الملك محمد السادس، انطلاقا من وعيه بأن النموذج المجتمعي والتنموي الذي يصوغه بلد ما يعد سفيره الأول إلى العالم الخارجي تثمينا وتقديرا، قرر القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية هامة، هذا ما نستشفه من الرسالة الملكية الموجهة في 28 أبريل من سنة 2000 إلى المشاركين في ندوة النادي الدبلوماسي المغربي، التي يقول فيها: "...سنسهر على

السير قدما بكل الإصلاحات الداخلية وتوطيد دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان لتكون رافدا من روافد دبلوماسية...¹¹². وهو ما كرسه الدستور الجديد، الذي اعتبره الملك محمد السادس في خطاب العرش لـ 30 يوليو 2011 أنه سيشكل رافعة قوية لعمل الدبلوماسية الوطنية، في خدمة المصالح العليا والقضايا العادلة للمغرب، وتعزيز إشعاعه الجهوي والدولي.

▪ العمل بجد لاكتشاف فضاءات جديدة للتعاون الاقتصادي:

حاول المغرب تعزيز هذا الحضور من خلال الزيارات الملكية الأولى لعاهل مغربي إلى بعض المناطق، كالزيارة التي قام بها الملك في متم سنة 2004 إلى أمريكا اللاتينية والتي شملت خمسة دول هي: المكسيك (23 - 25 ديسمبر) والبرازيل (27 نوفمبر) والبيرو (30 نوفمبر) والشيلي (2 - 3 دجنبر) والأرجنتين (6 - 7 ديسمبر)، وهي أول زيارة يقوم بها ملك مغربي إلى هذه المنطقة، وكذلك زيارة الملك محمد السادس إلى اليابان خلال الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر 2005، باعتبارها أول زيارة لعاهل مغربي لليابان أيضا.

▪ تعميق البعد الاستراتيجي الذي من شأنه جعل المغرب الشريك النموذجي لكل البلدان في أفق شراكة إرادية ونظامية:

أي الانتقال من الخطاب الإنشائي إلى الفكر الاستراتيجي، وهو ما يقتضي وجود أدوات تصنع سيناريوهات إلى جانب صاحب القرار وتعمق نظريته إلى الأمور.

▪ تنويع علاقات المغرب الاقتصادية والتجارية خارج الفضاء الأورومتوسطي باتجاه الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وآسيا:

فالمغرب أصبح اليوم تربطه علاقات تبادل حر مع 55 بلد مما يعكس انفتاحه الاقتصادي والتجاري الذي يعد اختيارا استراتيجيا للمملكة.

ومن الانعكاسات الإيجابية لاتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد الوطني استفادة الصادرات المغربية من الأسعار التفضيلية بالأسواق الدولية، وانخفاض أسعار عدد من

112 الرسالة الملكية إلى النادي الدبلوماسي المغربي 28 أبريل 2000 (الملحق رقم 2).

المنتجات المستوردة في السوق الداخلية، فيما تكمن التحديات التي تطرحها هذه الاتفاقيات في انعكاساتها على الميزان التجاري، ومواجهة مقاولات ذات تنافسية قوية.

▪ إعطاء نفس جديد للعلاقات المغربية الإفريقية:

حيث قام الملك محمد السادس بـ21 زيارة ملكية لـ13 بلد إفريقي منذ توليه الحكم في حين لم يقم الملك الراحل الحسن الثاني سوى بثلاثة زيارات لدول إفريقية طوال فترة حكمه (28 سنة)، وارتفعت كذلك وتيرة الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية حيث أن عدد الاتفاقيات التي وقعت خلال 11 سنة الأخيرة يماثل ما وقع من اتفاقيات من 1956 إلى 1999، وتم أيضا فتح المجال أمام القطاع الخاص المغربي وبعض المؤسسات العمومية والشبه عمومية لولوج الأسواق الإفريقية والمساهمة في رأسمال مؤسسات إفريقية والاتصالات والخدمات البنكية وبذلك أصبح المغرب المستثمر الإفريقي الثاني في القارة الإفريقية والأول على مستوى غرب إفريقيا. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف حدد الملك في خطاب 20 غشت 2002 مجموعة من المقومات الضرورية لتأهيل الدبلوماسية المغربية "...ولبلوغ هذا الهدف أصدرنا تعليماتنا السامية من أجل تأهيل جهازنا الدبلوماسي وتحديثه وإعادة انتشاره، ويتعين أن تشمل هذه العملية الإصلاحية في نفس الوقت كلا من وزارة الخارجية والتعاون ومهام التحريك والتنسيق والمتابعة المنوطة بها وكذا أنشطة هيئاتنا الدبلوماسية والتقنصالية وأساليب عملها كما يجب إيلاء عناية خاصة لانتقاء الأطر الدبلوماسية وتكوينها لأن المهنة الدبلوماسية ليست موهبة فحسب بل تتطلب اليوم مهارة خاصة وثقافة متنوعة وكفاءة فعلية في مجال التفاوض الدولي..."¹¹³.

أولا: تأهيل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

من هذا المنطلق فإن عملية تأهيل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون كجهاز إداري لتسيير شؤون الدولة الخارجية، تقتضي ضرورة توفير الموارد البشرية المتوفرة على المؤهلات

113 انظر الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى 20 غشت 2002.

العلمية والمهنية والتقنية الكافية لتمكينها من قيادة هذه العملية. فالدبلوماسية النافع لبلده هو الذي له من الحس التواصلي والنظرة الشمولية والقدرة على التركيب ما يجعل من مهمته لبنة أساسية في نهوض دبلوماسية بلده بدورها على النحو المطلوب في مجال بلورة السياسة الخارجية الوطنية وتنفيذها وتحقيق أهدافها¹¹⁴.

إذن الحاجة إلى تطوير القدرات الدبلوماسية والتفاوضية والإدارية للعاملين في المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، يشكل أهمية قصوى ضمن التأهيل الشامل للسياسة الخارجية المغربية، حتى تتأقلم مع محيطها المتطور باستمرار: إصلاحات عدة طالت الإدارة العمومية وصارت مقاربات جديدة متداولة اليوم في قلب الإدارة (الفعالية والتضمينية والمشاركة، وتحديد التدبير والرؤية الإستراتيجية في التدبير والحكمة الجيدة..) وتفرض نفسها كأولويات في مختلف دول العالم، وتغيرت بذلك الاحتياجات الخاصة لوزارات الخارجية من الموارد البشرية، حيث أصبح التوظيف في القطاع الدبلوماسي يأتي من مجالات واسعة أكثر من ذي قبل.

فإذا كانت من بين الانتقادات الموجهة للدبلوماسية المغربية أنه ابتدأت دبلوماسية أرستقراطية، ثم تطورت لتصبح بورجوازية، فإنها اليوم أضحت ويجب أن تكون شأن احترافي مع ما يتطلب ذلك من وجود نوع من الموظفين لهم مؤهلات عامة وخاصة وتكوين عال في مجال التواصل والتفاوض والبعد الاستراتيجي في التحليل والعمق في النظر إلى الأمور، وهذا لن يتأتى إلا بوجود معهد أو أكاديمية للدراسات الدبلوماسية تهتم بتكوين شخصية الدبلوماسي وتنمية قدراته.

وفي هذا الإطار عرفت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون دينامية جديدة ومراجعة هيكلية منذ بداية حكم الملك محمد السادس، فقد اتخذت مجموعة من التدابير الإصلاحية الهادفة

114 الرسالة الملكية إلى النادي الدبلوماسي، مرجع سابق.

لتحديث التدبير البشري وتشبيب أطر الوزارة وتكثيف مرافقها لتستجيب لمتطلبات السياق الدولي الجديد منها:

- وضع مخطط مهني للعاملين في الحقل الدبلوماسي بتحديد التخصصات (الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الاجتماع...) ووضع معايير جديدة للترقية وعدم الاقتصار على الشهادات المحصل عليها كأساس للترقية كما هو معمول به الآن، أي المزج بين مستوى التعليم لدى العاملين في وزارة الخارجية وبين التجربة المحصل عليها.
- العمل على الرقي من مستوى التكوين للعنصر البشري من خلال تعميم نظام المعلومات وتوسيع شبكة الجهاز الدبلوماسي والفتصلي بارتباط مع إشاعة الحس المهني وضمان الحقوق والواجبات، في نطاق مخطط عمل متناسق عن سنوات 2008 - 2012 واعتماد "مقاربة النوع" إدماج أكبر للمرأة في الدوايب الدبلوماسية، وتشجيع الشباب من ذوي المؤهلات، وتطبيق مبدأي الشفافية والاستحقاق في تقلد المسؤولية، وذلك بالإعلان عن المناصب الشاغرة لضمان تساوي الفرص، وتحسين مناخ العمل وعصرنته من خلال اعتماد على الخصوص "نظام مندمج لتدبير الموارد البشرية" ووضع "دليل مرجعي للوظائف والكفاءات" وأحداث "بوابة إلكترونية للموارد البشرية"¹¹⁵.
- إصدار "دليل الدبلوماسي المغربي" قصد توفير كل المعلومات النظرية والعملية الضرورية للفاعلين الدبلوماسيين في القيام بوظائفهم بالإدارة المركزية أو بالبعثات الدبلوماسية والفتصلية بالخارج. كما تم أيضا إعداد "ميثاق قيم الدبلوماسي المغربي" بهدف خلق جسم دبلوماسي متماسك وتعزيز الجانب الأخلاقي وتقوية الشعور بالانتماء إلى الأسرة الدبلوماسية المغربية.

¹¹⁵ عرض مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم سنة 2011، والذي تقدم به وزير الشؤون الخارجية أمام لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس النواب. الرباط في 10 دجنبر 2010.

- ومن أجل تواصل أكبر مع مكونات الرأي العام والمواطنين، قررت الوزارة إحداث بوابة إلكترونية تفاعلية تضع رهن إشارة مستخدميها ملفات ووثائق مرجعية حول مختلف اهتمامات الدبلوماسية المغربية بعدة لغات، ومعززة بصور وتسجيلات فيديو وروابط مع مواقع أخرى.
- وفيما يخص التوظيف، فقد سبق لوزير الشؤون الخارجية أن أعلن أن الوزارة أعدت خطة رباعية 2009 - 2012 لتوظيف 250 إطار سنويا وذلك لدعم طاقمها البشري، الذي يسجل تراجعا بمعدل 86 منصبا ماليا سنويا بسبب الإحالة على التقاعد¹¹⁶، لكن قانون المالية لسنة 2010 لم يخصص للوزارة سوى 100 منصب مالي، وبذلك فقد أقدمت الوزارة خلال سنة 2010 بعملية انتقاء لملفات المرشحين لشغل 100 منصب مالي جديد. وعرفت ميزانية 2011 بدورها إحداث 100 منصب مالي جديد.
- كما أن الوزارة اعتبارا من هذه السنة أقرت مبدأ مجانية الاستفادة من دروس اللغات الأجنبية في إطار اتفاقيات التكوين المبرمة مع بعض المعاهد المتخصصة، وذلك بجانب برنامج التكوين المستمر بالخارج بتعاون مع المعاهد العليا والأكاديميات الأجنبية والمنظمات الدولية.
- أما على الصعيد القنصلي، فمن بين أولويات الوزارة للاستجابة لانتظارات الجالية المغربية المقيمة بالخارج ترسيخ إدارة القرب القنصلي وتحديث الأداء القنصلي، ولهذه الغاية أقدمت الوزارة على تحيين مجموعة من الاتفاقيات، وتسطير تقطيع قنصلي جديد، وحرصت على ملاءمة التشريعات الوطنية - كقانون الحالة المدنية أو مدونة الأسرة والجنسية - مع منظومة العمل القنصلي، وتابعت في إطار مخطط العمل

¹¹⁶ مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم سنة 2009، الذي تقدم به وزير الشؤون الخارجية أمام لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس النواب، جريدة الصباح عدد 674 ليوم 19 نوفمبر 2008، ص: 3...

القنصلي 2005 - 2010 تنفيذ إصلاحات هيكلية هامة في الحقل القنصلي والاجتماعي. هذا المخطط الذي كلف خلال السنوات الأربع الأخيرة بفضل ميزانية مصلحة المسيرة بطريقة مستقلة 130 مليون درهم.

- تم فتح 6 قنصليات في كل من فيرون واسطنبول ودبي ولباؤ وترغونا واورلي، كما سيتم فتح قنصليتين بمورسيا وأوفيدو، وتجهيز وتأهيل المباني القنصلية، وتحسين بنايات الاستقبال، وتعميم المعلومات في أفق إحداث إدارة قنصلية إلكترونية تمكن من الاستجابة لحوالي 80 في المائة من الخدمات بواسطة الحاسوب.
- تحسين محيط عمل مكاتب التصديقات (الناظر وطنجة وبنو ملال وأكادير) وتعزيزها بمكتب جديد داخل مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وإحداث البوابة القنصلية الإلكترونية لتمكين أفراد الجالية والمعنيين بدخول التراب الوطني من كل المعلومات الضرورية¹¹⁷.
- تدعيما لهذا التأهيل الدبلوماسي تم إحداث الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية ومماثلتها بمديرية مركزية بوزارة الشؤون الخارجية، وذلك بعد أن أقر مجلس الحكومة المنعقد يوم 24 مارس 2011 بالرباط، مشروع المرسوم رقم 103.11.2 يتعلق بتغيير وتتميم المرسوم رقم 864.94.2 الصادر في 20 يناير 1995، في شأن اختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وتم المصادقة عليه في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم فاتح أبريل 2011 برئاسة الملك محمد السادس. وإن جاء إحداث هذه الأكاديمية متأخرا مقارنة مع العديد من الدول العربية، فمصر أحدثت معهد الدراسات الدبلوماسية في عام 1966 والسعودية والكويت في سنة 1980 وعمان في سنة 1990 والأردن في سنة 1994 والإمارات العربية المتحدة في سنة 2003.

¹¹⁷ عرض لمشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم سنة 2011، مرجع سابق.

فقد سبق لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون أن خصصت في ميزانيتها الفرعية لسنة 2009 مبلغ 13 مليون درهم لبناء هذه الأكاديمية كمركز متخصص في التكوين الاحترافي للدبلوماسيين الجدد وتعميق معرفتهم بالسياسة الدولية وقواعد الممارسة الدبلوماسية من التفاوض والمراسم وكتابة التقارير إلى المحررات الرسمية، وتشبعهم بالقيم الوطنية والقواعد المهنية وتحفيزهم على روح المبادرة، وتمكين الأطر العاملة بالبعثات الدبلوماسية والتقنصية من تلقي تكوين عن بعد.

وتم الافتتاح الرسمي لهذه الأكاديمية يوم 26 أبريل 2011 لما لهذا اليوم من رمزية باعتباره يتزامن مع ذكرى تأسيس وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في 26 أبريل 1956. وستحظى الأطر الحديثة العهد من حاملي الشهادات العليا الذين التحقوا للعمل بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون بعد أن صدر قرار تعيينهم من وزير الشؤون الخارجية والتعاون بتكوين من مستوى عال بالأكاديمية الذي يجمع بين الجوانب الاحترافية والأكاديمية في مختلف المجالات التي تهم العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية بصفة عامة، إضافة إلى ورشات عمل ودورات تكوينية داخل وخارج المغرب، حيث ستكون للأكاديمية علاقات تعاون مع الهيئات والمعاهد الأخرى في العالم، ونظرا لكون الأكاديمية تابعة إداريا وماليا لوزارة الشؤون الخارجية فإنها لا تمنح أي شهادات علمية أو أكاديمية.

ثانيا: تقوية الدبلوماسية غير الرسمية

على الرغم من كون المغرب من الأنظمة القرارية التي تعرف سيادة القرار الوحيد خاصة في مجال السياسة الخارجية، الشيء الذي تبقى معه حرية الفعل لدى الفاعلين غير الرسميين في هذا المجال محددة، حيث يصنف ضمن النظام القراري شبه المفتوح، الذي يمنح وظائف مقننة للفاعلين غير الرسميين في تدبير المجال الدبلوماسي¹¹⁸.

¹¹⁸ Rachid El Houdaigui : la production de la politique étrangère dans le monde arabe : quel rôle pour les acteurs non étatique ? Revue Paix et Sécurité Internationales, N°3 Juin 2007, p : 98.

فإن الملك محمد السادس، انطلاقاً من وعيه بأن الدبلوماسية المعاصرة لم تعد تمثلها الأجهزة الرسمية وممثليها في الخارج، حيث يقول "إن الدبلوماسية التقليدية بمفهومها الكلاسيكي والمتمثل في جهاز وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية باتت تواجه تحديات كبيرة.."¹¹⁹، يوجه الدبلوماسية المغربية لتكون منفتحة على مختلف الفاعلين الجدد وبالخصوص الفاعلين غير الرسميين في العلاقات الدولية، وتتجسد أهمية هؤلاء الفاعلين في العمل الدبلوماسي من خلال إشراكهم في القضايا التي تشكل أولوية في أجندة السياسة الخارجية المغربية، ويتعلق الأمر بملف استكمال الوحدة الترابية، حيث نجد المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الذي أنشأ منذ سنة 1981 لم يقم بدوره في هذا المجال، مما جعل الملك محمد السادس يعيد هيكلته على أساس الإصلاحات الجوهرية التالية:

✓ ديمقراطية تركيبته واعتماد حكامه جيدة من أجل ضمان عقلنة هياكل وطرق تسيير المجلس وتوسيع صلاحياته لتشمل، على وجه الخصوص، المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوطنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية، وذلك حتى يساهم المجلس بفعالية في الدفاع عن مغربية الصحراء والمقترح المغربي الجديد المتمثل في منح حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية، وسيتم إصدار ظهير شريف للمجلس الجديد¹²⁰.

وعلى صعيد ملف حقوق الإنسان، باعتباره من القضايا الإستراتيجية التي شغلت صانع القرار الخارجي المغربي، وذلك لوعيه أن حقوق الإنسان أصبحت معياراً أساسياً لقياس مكانة ومصداقية كل بلد داخل الأسرة الدولية. في هذا السياق أقدم المغرب على إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة بتوصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حيث تم تنصيب أعضائها من طرف الملك محمد السادس في 7 يناير 2004، وبذلك كان لهذا الفاعل الجديد دوراً ريادياً في

119 الرسالة الملكية إلى النادي الدبلوماسي 28 أبريل 2000.

120 انظر نص الخطاب الملكي الموجه إلى الأمة بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، ميدلت 2010/11/6.

مجال تحسين صورة المغرب خارجيا لكونه يعد أول تجربة شهدها العالم العربي والإسلامي. ومن جهته وضع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (الذي أصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا) خطة إستراتيجية للنهوض بدوره في الدبلوماسية الموازية في مجال حقوق الإنسان، وتتطلب هذه الخطة من الحرص على تعزيز الممارسة الاتفاقية بمواصلة استكمال المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة أو برفع التحفظات التي سبق تقديمها بمناسبة المصادقة على بعض الاتفاقيات أو الانضمام إليها، كما أن المجلس حرص على الدفاع عن كل القضايا الوطنية، بما فيها قضية الوحدة الوطنية والاختيار الديمقراطي والبناء الحقوقي. مما يبين مدى نجاح الدبلوماسية المغربية في توظيف هذه الإصلاحات، التي كانت فيما مضى هدفا، كمرتكز داعم للسياسة الخارجية المغربية، خاصة الإصلاحات في المجال الحقوقي، مثلا فقد قام أعضاء من المجلس بزيارات إلى عدة دول، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتوسيع الاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال وبالتالي تحسين صورة ومركز المغرب دوليا. كما نسجل الحضور اللافت للدبلوماسية الشعبية، الجالية المغربية المقيمة بالخارج نموذجا، ولعل أهمية هذا الفاعل الجديد القديم هو الذي جعل الملك محمد السادس يسرع في تنظيمه عبر إنشاء المجلس الأعلى للجالية المغربية أواخر سنة 2007.

وفي المجال الاقتصادي، نجد الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب CGEM طرفا فاعلا في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، حيث كان لها حضورا بارزا في أغلب مفاوضات اتفاقيات الشراكة التي أبرمها المغرب، وفي هذا الإطار أحدثت الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب ممثلية دائمة لها ببروكسيل، من أجل التواصل مباشرة مع المؤسسات الأوروبية والحصول على المعلومات المتعلقة بمجال عملها، هذا بالإضافة إلى حضور رجال الأعمال في جميع اللقاءات الدبلوماسية والمفاوضات الجماعية¹²¹.

¹²¹ Rachid El Houdaigue : la production de la politique étrangère dans le monde arabe : quel rôle pour les acteurs non étatique ? Op. cit, p : 107.

وعموما، فقد عمل المغرب على تأكيد حضوره الدولي سواء من خلال تأهيل جهازه الدبلوماسي أو من خلال الانفتاح على فاعلين جدد في تدبير المجال الدبلوماسي، وذلك من أجل خدمة الأهداف الإستراتيجية للسياسة ل خارجية المغربية التي تحدثنا عنها سابقا وبالخصوص ملف استكمال الوحدة الترابية وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، وهو ما جعلنا نعتقد أن السياسة الخارجية المغربية، خاصة في شقها التنفيذي، لم تعد حكرا على الفاعلين الرسميين (الملك، الحكومة والبرلمان)، بل تم إشراك فاعلين غير رسميين.